



الفصل الحادي عشر

الظروف التاريخية والسياسية



الفصل الحادي عشر

أولاً | الظروف الزمنية والعناوين البارزة لخطة العهد الشهابي

الفصل الحادي عشر

و«الكلام» عندنا كائن موسمي الحياة، زئبقي الإرتكاز والثبوت. فاما أن يُؤخذ في ساعته، في لحظته حتى، فيُفهّم منه ما يجب أن يُفهم وإلا يُصبح زياً قدِيماً لا يلزم قائله... ولا يحرجه. نادراً ما عنِي كلامنا بمستقبلنا - نادراً ما حوسِب فلان على كلمة أو خطاب أو بيان اهتَرَّ له ومنه قلوب شعبنا المُسْكِنَ وارتعدت فرائصه... كل كلامنا يبقى على «المسودات»، يبقى صالحًا للتشطيب والتحريف والتتعديل. أما مرادفات الكلمة الواحدة فقد تتشعّب حتى تصل إلى النفيض أو الضد. كلامنا «العام»، «السياسي» فيه الكثير الكثير من «التأنّة» و«الواوأة» وغموض اللهجة والأساليب وفيه من الغرابة ما يفوق كل ذلك، غرابة تقفز من الأبيض إلى الأسود ومن الفجر إلى الغروب، فتدفع وتقبض من عملة: «الأعصاب».

وإن كان «من الأفضل - على حد قول توماس أكمبيس - عدم قول أية كلمة بدل قول أكثر مما يلائم، فإن ما قالته الشهابية، أو بالأحرى ما اضطررت أن تقوله، يبقى في إطار نصيحة «ايزوكرات» القائلة: «تكلّم في حالي: إما عندما يتعلق الأمر بحقيقة تعرفها جيداً وإنما عندما تلزمك الضرورة على ذلك». ولأن الكلمة الفصل تبقى للواقع وحدها، كان علينا العودة إلى موضوعين رئيسيين:

أولاً | الظروف الزمنية والعناوين البارزة لخطة العهد الشهابي

البداية:

«يحتاز لبنان أزمة دامية لعلّ أخطر ما فيها نقل النزاع إلى الصعيدين الدولي والطائفي، ولهذا يجب إيجاد حلّ سريع وحاشم مستوحى من روح العدالة والحرص على وحدة الصفوف. إن المواطنين يشعرون جميعاً بضرورة العودة إلى المقومات الأساسية للبنان والتي تؤمن حياة مشتركة في جوّ من السلام والطمأنينة والتسامح والتفاهم لجميع العائلات الروحية. وليس اللجوء إلى القوة، أو اتهام المعارضة في لبنانيتها أي خدمة للوطن، لا سيما وقادتها مخلصون لسيادة لبنان واستقلاله، وليس يمكننا الخروج





من الأزمة إلا بحلّ يعيد الأخوة إلى صفوف اللبنانيين، والتي هي الشرط الأساسي لبقاء لبنان. ولهذا تتجه الأبصار إلى رجل هو فوق الصراع القائم يتمتع بتقدير اللبنانيين، هذا الرجل هو اللواء فؤاد شهاب، والذي يوسعه وحده ضمن الشرعية والتوحيد بين اللبنانيين على اختلاف أحوازهم وطوائفهم». بيان، أذاعته «القوة الثالثة»، التي تألفت، في أواخر أحداث عام ١٩٥٨، من السادة: هنري فرعون، يوسف سالم، بهيج تقى الدين، كبریال المر، جورج نقاش، محمد شقیر، غسان توینی... فكان أول إعلان - نداء في عمر مرحلة شاءتها الصدفة، ربما، على حد قول البعض، أو أسرار قدر الشعب اللبناني، كما قال آخرون.

بوحث اللواء فؤاد شهاب بأمر الحكم، لكنه اعتذر اقتناعاً منه بضرورة ملازمته مركز القيادة العسكرية في ظروف مصيرية خطيرة، محافظةً على المصلحة العامة، وإبعاداً للجيش عن سابقة التدخل في الأمور السياسية كلما تأزمت الحالة أو حاول البعض القيام بحركة ما.

بعد ظهر الأربعاء ١٦ تموز ١٩٥٨، اليوم التالي لانقلاب العراق تمت عملية إنزال جيوش أميركية على الشاطئ اللبناني من محلّة الأوزاعي في بيروت، وذلك من تسع قطع حربية أُنزلت إلى المياه ١٦ زورقاً مع الآليات الضخمة من دبابات وسيارات مصفحة، وأخذت القوات المذكورة تتجه إلى مطار بيروت في خلدة. سبق عملية الإنزال إذاعة

حكومية حذّرت الأهالي من مغادرة منازلهم أثناء حصول عمليات حربية. في هذه الأثناء، أذاع الرئيس كميل شمعون بياناً جاء فيه قوله: «الذين حسدوا لبنان على ازدهاره، والذين أرادوا له الشر والحانقون والناكرون فضل الله والوطن، والذين باعوا أنفسهم وتلقوا أسلحة وأموالاً من الخارج، والذين سُمّمت أفكارهم ضد لبنان وحريته وكيانه... كلّ هؤلاء لم يكفوا منذ أشهر عن محاولة هدم لبنان...». وعندما قامت ضجة المعارضة بـرّ الرئيس شمعون طلبه تدخل الأسطول الأميركي

بخمس نقاط:



الفصل الحادي عشر

أولاً | الظروف الزمنية والعناوين البارزة لخطّة العمد الشهابي



يوم لم يكن هناك جيش ولا دولة

- ١ - المساعدة التي قدّمتها سوريا والاتحاد السوفياتي للثوار.
- ٢ - إن الشكوى التي تقدّم بها الحكم إلى جامعة الدول العربية لم تعط يومها أي نتيجة.
- ٣ - إن مراقبى الأمم المتحدة الذين أرسلوا إلى لبنان لم يقوموا بأى عمل.
- ٤ - إن مجلس الوزراء أعطى رئيس الجمهورية في جلسته المنعقدة في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٨ تقويضًا بالقيام بأى عمل يضمن إستقلال لبنان وسيادته وترك له حرية اختيار الظرف المناسب للتنفيذ.

٥ - إن قيام الثورة في العراق، في ١٤ تموز ١٩٥٨، كان من شأنه تشجيع الثوار على الإستيلاء على الحكم في لبنان.

رغم هذا التبرير فقد أصرّت المعارضة على اعتبارها أن الشعب يرفض أن يكون ضحية لعدوان أجنبي أو قاعدة لقوات أجنبية. كلّ هذا، والمؤسسة العسكرية تقف موقفاً حكيمًا ومميّزاً بوحدة الصف والحياد المطلق والمجرّد. تسارعت الأحداث عربياً ودولياً دون الوصول إلى حلّ عادل يرضي الأطراف المتنازعة ويحفظ كيان الوطن، فإذا بالسيد روبرت مورفي مبعوث الرئيس إيزنهاور الخاص يصل إلى لبنان للبحث في مساهمة الأسطول السادس في تهدئة الأحوال. التقى جميع الأطراف واجتمع بالرئيس شمعون بعد أن تأكّد له أنّ البلاد، وبشيء من الإجماع، ترغب في ترشيح اللواء فؤاد شهاب لرئاسة الجمهورية.

يستُدعي اللواء شهاب إلى القصر الجمهوري وفتح بأمر الرئاسة فاعتذر مرّة أخرى. وكان مجلس النواب قد عقد النية على انتخاب رئيس جديد للبلاد نهار ٢٤ تموز ١٩٥٨، إلا أن الجلسة المقررة أرجئت إلى ٣١ من الشهر نفسه وتراجعت أسماء المرشحين للرئاسة الأولى كالتالي: بشارة الخوري - رئيس سابق - ، شارل حلو، جواد بولس، إميل تيان، بدري المعوضي، فؤاد شهاب من خارج المجلس، وإيليا أبو جوده، سليم لحود، ريمون إده من داخل المجلس.

٩٩١٩٧٦ أم ١٩٥٨

إجتمع الموالون في القصر الجمهوري فأقتعهم الرئيس شمعون بضرورة تأييد اللواء شهاب، مما أدى إلى انسحاب إيليا أبو جوده لصالح اللواء. وكان الأستاذ إدوار حنين حاضراً في الاجتماع كممثل عن حزب الكتلة الوطنية فنقل النتائج إلى حزبه.

هكذا انجلت المعركة البرلمانية عن رغبة في توحيد الكلمة حول مرشح واحد... يومها شعر الناس أنّ البلاد تتهيأ لفتح صفحة جديدة، فأقفرت بيروت في ٣١ تموز من عام ١٩٥٨ التزاماً بقرار من التجول الذي سبق الجلسة، وخيم على شوارعها الوجوم القلق وطال الإنستان حتى اكتمل النصاب قرابة الظهر إذ بلغ عدد النواب ٥٥ نائباً.

وكان النائبان رينيه معوض ونديم الجسر قد أبرقا مؤيدّين اللواء. افتتحت الجلسة بتلاوة نصوص المواد ٧٣ - ٧٥ و٤٩ من الدستور اللبناني وبوشرت



الفصل الحادي عشر

أولاً | الظروف الزمنية والعنادين البارزة لخطبة العمد الشهابي

عملية الاقتراع السري فجاءت النتيجة كما يلي: اللواء شهاب ٤٣ صوتاً، ريمون إده ١٠ أصوات، وثلاث أوراق بيضاء، وورقة معطلة.

ونظراً لعدم حصول أي من المرشحين على النسبة المطلوبة (الثلثان) فقد أُعيد الإنتخاب للمرة الثانية وكانت النتيجة التالية: اللواء شهاب ٤٨ صوتاً، ريمون إده ٧ أصوات، ورقة واحدة بيضاء.

أعلنت النتيجة، فألقى العميد إده كلمة نوّه من خلالها بالإنتخاب الديمقراطي ووقف الرئيس شهاب لأداء يمين الولاء للدستور والإستقلال، فكان مما قاله:

«بين مركز قيادة الجيش حيث الصمت رفيق الواجب، ومنبر هذه الندوة حيث الكلام هو السيد، مسافة لعلها أصعب ما كتب لي أن أجتازه منذ سلكت طريق الجندي». ولم يكن مبالغأً في ما قاله آنذاك... لأن الحكومة الرباعية التي ضمت رشيد كرامي، حسين العويني، ريمون إده وبيار الجميل تحت شعار «لا غالب ولا مغلوب»، وجلاء آخر جندي أميركي عن الأراضي اللبنانية في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ لم يشكلا إلا خطوطه الأولى فوق الهوة التي إسمها: الوحدة الوطنية، راحت بعدها البلاد، عبر اتزان العهد الجديد وهدوء أسلوبه، تعود تدريجياً إلى حياتها الطبيعية.

في وصف الإطار الزمني لوصول الرئيس شهاب إلى الحكم، كتب الأستاذ جورج نقاش: «كانت الفتنة تحول حرباً أهلية فقتلتم البلد بالخنادق، وتجزئ أديمها بالحواجز، وتزهق خلال ستة أشهر روح ألف ضحية، وبعد أن خلا القضاء وفر نصف رجال الأمن وانحللت المؤسسات وعمّ الأسى وسداد الخراب، إذا بجندي يدفع إلى المسرح السياسي، فيرتفع إلى قمة السلطان ويحاول، من مخلفات الحطام، أن ينظم إدارة ويسنّن ملائكة ويبني دولة حيث لم يبق شيء، أو حيث ربما لم يكن ثمة شيء من قبل».

في الحقيقة لم يكن من شيء يهيني هذا الجندي الهدى الذي أوشك على التقاعد، اللامبالي بالأمجاد، والأكثر ابتعداً عن جميع الأعيab السياسية، لم يكن من شيء يهينه للدور الذي جعل منه الحكم الأعلى على مصائر الأمة. نصفاً لبنان يقبعان خلف المتاريس، وهذا الجندي وحده في الوسط يحتفظ برباطة جأشه، ليس له من خطة سوى منع المجزرة الطائفية.

لقد انتُخب اللواء فؤاد شهاب رئيساً في بيروت - وهي بصحراء أشبه - على يد مجلس منعه الفتنة من الإجتماع طوال تسعين يوماً فليس هناك، من الناحية السياسية، شخص أكثر منه وحدة وانعزالاً. وهو لهذا الضعف بالذات ما كان قوته الأولى: هذه العزلة التامة حيث هو في وسط السياسيين».



الراحل التأسيسي للدولة والكيان. الرئيس بشاره الخوري مع المير مجید إرسلان والقائد فؤاد شهاب

هكذا بدأ عهد الشهابية، وسط أجواء ملبدة سرعان ما كشفت عن هموم وقضايا معقدة تصل في عمقها إلى جوهر الكيان وتستلزم من المعالجات ومن الحلول أنجعها وأسرعها.

إنّ الهدوء الذي يميّز عادة سرد التاريخ، لا يتوفّر دوماً لمن يصنع هذا التاريخ، لذا وجدت الشهابية نفسها مدعوّة إلى إطفاء أكثر من حريق والتصدي لأكثر من طوفان، في آن واحد. فمن الاقتصاد النازف إلى الأمن المجرّ إلى الأمل المريض المأخذ



الفصل الحادي عشر

أولاً | الظروف الزمنية والعناوين البارزة لخطبة العمد الشهابي

ومطالبات السياسية إلى لقمة الشعب الهازنة إلى الحقد المتفشي، كلّها، كانت مجموعة مجانية تسبق الزمان، لا تعرف الإنذار ولا تسمح بالتأجيل.

أ - النظام السياسي اللبناني

كان نظام حكم لبنان في هذه المرحلة فريداً من نوعه، ربما، في العالم، على اعتبار أنه مركب، من جهة، على دستور مكتوب مستوحى من دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة، ومن جهة أخرى على مجموعة من التقاليد والممارسات والإعتبارات التوازنية على الصعيدين الوطني والطائفي، وهي تقاليد وممارسات لا تحددها نصوص قانونية أو دستورية معينة. عن هذا الموضوع، كتب الدكتور باسم الجسر في كتابه «ميثاق ١٩٤٣»: «هذا النظام مورس طيلة ٣٠ عاماً ومرّ بأزمات حادة كان الميثاق الوطني خلالها، يُطرح على بساط البحث. فيديّعى الذين هم في الحكم أنهم يطبقونه أو يدافعون عنه، في الوقت الذي يطالب معارضوه بتطبيقه، أيضاً متهمين الحكم بالخروج عنه. خلال ثلاثين عاماً استمرّ هذا النظام المزدوج الأساس. ولا ريب في أن استمراريته تدلّ على أن القواعد أو المبادئ التي يرتكز عليها، هي قواعد صالحة ومبادئ لا تخلو من السلامة والصحة».

«نحن» بلد قديم جداً ودولة حديثة جداً، عمر سيادتنا بالمفهوم العصري للكلمة ٣٧ سنة. منذ ذلك الوقت ولا نفتّا نسعى إلى نظام، إلى توازن تشريعي يظهر جلياً كلما اقتربنا منه نفقده. نشكو من فوضى الإدارة وعجز المجالس وتردي العدالة واضطراب الأمن. ولكن هل هذا ذنبنا وحدنا؟ هل هناك عيب، عيوب، في تكوين الدولة اللبنانية؟ أم أنتا ضحايا ظروف تاريخية إستثنائية؟ أليست الأزمات التشريعية التي تجتازها أنظمة أعرق جداً من نظامنا، ظاهرة من ظاهرات هذا العصر؟ كلّ هذه النقاط ينبغي الإجابة عليها. وللإجابة، للبحث عن الظروف التي توفر للبنان



قابلية الحكم والإستمرار، يجب أولاً أن تكون لدينا الشجاعة لرؤيه أنفسنا بموضوعية نعرف أنها لن تكون سهله دائمآً. عن هذه الأمور تحدث الأستاذ جورج نقاش فقال: «إن مأساتنا ليست بعيدة عنا، فهذا البلد الذي أصابته أشدّ أزمة ضمير اعترب يوماً دولة ما، رأينا فيه جميع اللبنانيين يتساءلون في غمرة الفوضى عن حقيقة وطنهم وعن معنى رسالتهم. وهل يمكن القول إن جراحات فتنة ١٩٥٨ وسوهاها المزدوجة قد التأمت تماماً في النفوس؟»

إتنا لا نزال مرهфи الحساسية، يثير فينا كلّ حادث أشد الأهواء فتكاً ويطلق إنحرافات نفسية تذر في كلّ لحظة بإعادة نصب المتراريس. غير أنه يخشى، حال امتداد المشهد الشعوري الذي نعيش، أن تتشوه نظرتنا إلى لبنان فتعوج جميع انعكاساتنا. نحن لا نزال حتى اليوم غائصين في المأساة، فيترتب علينا أولاً أن نحاول المباعدة بيننا وبينها لك، نرى أنفسنا بعين التحرّد».

إن محنـة النـظام السياسي اللبنانيـ، حلقةـ في سـلسلـة مـحن وـاقـع فيهاـ لـبنـان منـذ أـنـ كانـ. فـطـرـوـفـ بـلـادـنـاـ الطـبـيـعـيـةـ وأـحـوالـهـاـ الـبـشـرـيـةـ حـتـمـتـ عـلـىـ الـقـاطـنـيـنـ هـذـهـ الـدـيـارـ أـنـ يـظـلـلـوـاـ، جـيـلـاـ بـعـدـ جـيـلـ، فـيـ صـرـاعـ لـاـ هـدـنـةـ فـيـهـ وـلـاـ هـوـادـةـ. وـهـذـاـ تـارـيـخـنـاـ: سـجـلـ حـافـلـ بـالـحوـادـثـ الـجـسـامـ، بـالـخـطـوبـ، بـالـآـلـامـ، بـالـوـثـبـةـ حـيـنـاـ وـبـالـكـبـوـةـ أـحـيـاـنـاـ. وـكـلـ هـذـاـ كـانـ فـيـ سـيـاـ، تـحـقـقـةـ، غـايـتـيـنـ: تـوحـيدـ الـلـبـلـادـ وـأـخـذـ اـسـتـقلـالـهـاـ.

فإن كان توحيد البلاد وأخذ استقلالها قد تحققا، ولو نظرياً، يبقى «الإستقرار» علامه نجاح أو فشل أي نظام سياسي. إن إستقرار الحكم ورضى الشعب عنه هما المظهران للإصلاح الحياتي لوجود الدولة وجوداً يضمن لها الإستمرار كما يضمن للأمة البقاء في الإطار الطبيعي أو الكيان الذي اختارتة. ييد أن الحكم لا يستقر والشعب لا يرضى عنه إن لم يحقق الغایات التي وُجد من أجلها. وهذه الغایات أساساً متشابهة في كلّ زمان ومكان ويمكن التعبير عنها بالقول أنها تتحقق قدر متزايد دائمًا من السعادة الروحية والمادية للفرد، نطأة الأمة التي ينتسب إليها.

أما السياسة فهي إجمالاً صناعة الحكم، تتولى أمرها نخبة من المواطنين تأخذ على عاتقها توفير الوسائل وإستعمال الأساليب وسن الأنظمة وتحريك الأجهزة المختلفة للأحجام والتركيب في آلة الدولة، لتسوس الشعب وتحقيق له بالتالي غاياته. وإذا كانت غaiات الحكم، ثابتة لا تححوال ولا تتبدل بين بلاد وأخرى، فإن صناعة الحكم، أي السياسة، تتبدل هي، وتتحذ أشكالاً لا عد لها ولا حصر: فأساليبها وأنظمة التي تعمل في نطاقها وأهدافها القرية والبعيدة يجب أن تتوافق ودرجة رقى السكان وحاجاتهم



وطبائعهم الفطرية والمكتسبة وطاقة البلاد الإنتاجية ومقدار طموح الشعب ونوع طموحه الخ... وهي، وبالتالي، تختلف اختلافاً بيناً بين بلاد وأخرى ويصعب فيها التقليد. ومن غمرة ما تشيره سياسة بلد معين من مشاكل وما تفرضه من خطط وتدابير وما توجب تحديده من أهداف في المدى القصير أو في السياق الطويل، يستطيع الباحث أن يستخرج قواعد عامة أو يبرز خطوطاً كبرى هي السداة التي تنسج عليها كلّ السياسات الفرعية وحلول المشكلات الجزئية، والتي تندمج في حياة البلاد العامة بصورة تجعل كلّ إهمال لها خطأ وكلّ شرود عنها خطراً.

إن لكلّ نظام سياسي خصائص تتعلق به وترتبط حتى ليقاد الدمج بين النظام وممارسته يصبح مبدأً وأساساً.

عام ١٩٥٦، تحدث الأستاذ فيليب تقلا عن واجهة نظامنا الداخلية فقال: «لقد أعرض أكثر العاملين في السياسة عن مهمتهم الأصلية وهي التعاون والتعاضد في سبيل تدعيم الدولة الناشئة، فمارسوا السياسة كما كانوا يمارسونها أو كما مارسها أسلافهم قبل الاستقلال، أي عندما لم يكن اللبنانيون مسؤولين وحدهم عن مصير بلادهم، فجعلوا السياسة من ثم غاية في ذاتها، تؤمن لممتهنها الجاه أو المال أو النفوذ، وانصرفوا إليها بمعناها الضيق أي الإقتتال على المناصب وتدعيم المراكز وحبك المؤامرات للإيقاع بالخصوم. وغاب عن أذهانهم أن هذا العبث يقطع أوصال الأمة ويفوض مناعتتها وإن جز الشعب نفسه إلى المشاركة في هذا العبث يجعله لا يجمع على رأي ولا مطلب ويبعد وكأنه فقد الإيمان في إمكان تقويم الأعوجاج وتعود الميل مع كلّ ريح والسير في ركب كلّ قوي. فيتحمّل الحالة هذه إعادة الاعتبار إلى السلطة». كلّ هذا وتحديد طبيعة نظامنا السياسي باقٍ، حتى إشعار آخر، أسير المجادلات والمساجلات. أي نظام نحن؟ برلماني، رئاسي، طائفي، ديموقراطي؟ هل نحن ديموقراطية؟

على هذا السؤال أجاب أحد أركان الشهابية، عام ١٩٦٠ بقوله: «... نفاخر معتقدين أننا كذلك، وقد نكون كذلك بمعنى معين، وإذا راودنا الشك فيكتفي ليعاودنا الإقتناع أن ننظر حوالينا. ففي هذا الشرق الأدنى، حيث اعتمرت جميع السلطات الحكومية الخوذ وانتعلت الجزمات، وحيث أبطلت الديكتاتوريات، من أنقره إلى الخرطوم، نظم المجانس إبطالاً عملياً، وحيث انتزعت أخيراً من جميع المواطنين كلّ وظيفة تتحقق وشوري - في هذا الشرق الأدنى يظهر لبنان وكأنه آخر واحدة للحرية وأخر ملجاً للنقد الحر والتعبير الحر. أما أن تكون ديموقراطيتنا على جانب من الغرابة، فترتكز خاصة على أساس إقطاعية وقبيلية وتنقصها



إحدى الجولات التفقدية

أسس كلّ نظام نيابي: عقائد سياسية ممثّلة بأحزاب منظمة على الصعيد الوطني، فكلّ ذلك بادٍ للعيان، وكلّ ذلك يخلق الغرائب التي نرى: كلّ هذا اللعب المجنون بعض الشيء للحياة اللبنانيّة العامة، وهذا المهرجان الغريب حيث نشاهد الحكومات والأكثريات تتألّف وتتحلّ دون نسب، وحيث لم تقم أو تسقط حكومة قط منذ ١٥ سنة على يد مجلس النواب، وحيث التشريع كلّه يسنّ تحت إلحاح الضرورة.

ولكن أخيراً لا بد من تسمية الأمور بأسمائها ومن تحديد نظامنا السياسي. عليه يبدو



الفصل الحادي عشر

أولاً | الظروف الزمنية والعناوين البارزة لخطبة العمد الشهابي

جلياً أتنا لسنا ديموقراطية بالمعنى الإصطلاحى الدقيق للكلمة، الديمقراطية النموذجية التي تصفها الكتب، الديمقراطيات على الطريقة الإنكليزية أو الإسكندنافية... (حتى في صدد هذه الديمقراطيات يمكننا اليوم فتح باب المناقشة بتساؤلنا: إلى أي حد ما زالت هذه الديمقراطيات النموذجية اليوم ديموقراطيات بمعنى الكلمة الدقيق؟ لم يعدل ضغط الجماعات وطغيان النقابات في الحياة العامة (مثلاً: ثقل النقابات البريطانية على إقتصاد الأمة بكامله) المفاهيم العريقة لممارسة السلطات ولهيكل التمثيل الوطني نفسه؟). لكن من الواضح أتنا لم نبلغ، في لبنان، هذا الحد. ولكننا قد لا نكون بعيدين عن ذلك بالمقدار الذي نتصور...».

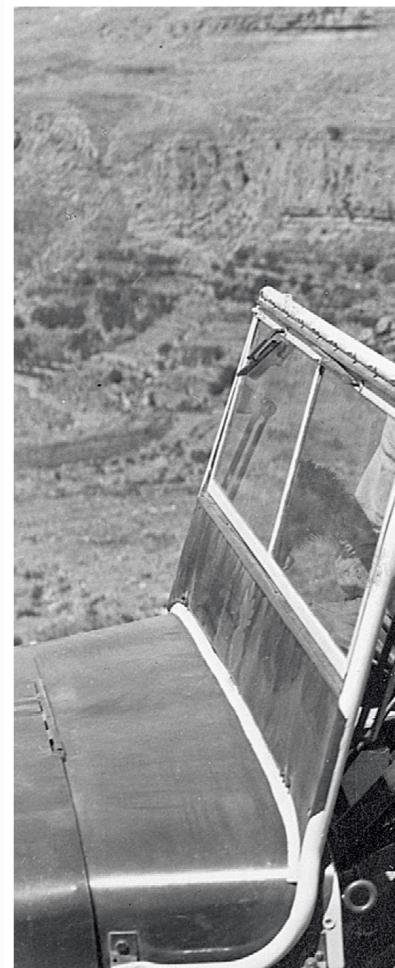
«إذا كانت الديمقراطية هي عكس الديكتatorية، وإذا كانت أولاً حالة من حالات الفكر ونمطاً للعلاقات بين المواطنين، وإسهاماً مباشراً من الشعب في الحياة العامة، قبل أن تكون نظاماً تشريعياً، وإذا كانت أخيراً ترتكز على إحترام الدولة للرأي الحر والعمل الحر، حينئذ يكون لبنان ديموقراطية.

ولكن حذاري!!!...

إذا قبلنا هذا الإقتراح فيجب إتباعه فوراً بالتصحيح التالي: إن الديمقراطية اللبنانية لم تكن إلى اليوم قابلة للحياة إلا بفضل نظام تقويضي انتهى بتسلیم زمام الأمة والحكم في خلافاتها إلى سلطة رجل فرد.

ذلك ما كان يفرضه هيكل المجتمع السياسي لهذه الديمقراطية نفسه، وتلك الظاهرة الأساسية التي هي الإنقسام الطائفي الثنائي الذي منع إلى الآن قيام أي حزب شامل على الصعيد الوطني.

وهذا التجمع التدريجي الذي أفضى إلى تضخم سلطة الرئاسة تضخماً بات هائلاً في النهاية، هو سابق لعام ١٩٥٨. وهو لم يحقق بالعنف أو الإغتصاب، ولا سببته الظروف الإستثنائية، بل نتج عن ضغط الضرورات العميقة التي تتصل بتكون لبنان نفسه. هذا ما أدى إلى سلطة، لا أقول أنها تصبح شخصية أكثر فأكثر (لأننا لم نزل بعيدين عن كلّ شكل من أشكال الحكم المطلق)، وإنما مجسّمة أو متمثلة في شخص واحد».



ب - الميثاق الوطني

هذا البلد سُجّل إسمه في التاريخ منذ أربعة آلاف سنة وفيه يتجابه عالماً، وتعيش تبعثر روحيتان وعالمان معنويان. كل التجربة الشهائية كانت هنا، كل المعضلة هي في أن نعرف هل يمكن التألف، وهل يمكن بناء دولة على أساس هذا التعايش المشترك، أي هل يصبح هذا التعايش عيشاً مشتركاً، وهل يمكن إستخلاص وحدة ما من ذلك التناقض؟ إن ما سمي «الميثاق الوطني» عام ١٩٤٣ يبقى حتى الآن، التكريس الصرير والوحيد لواقع العيش اللبناني المشترك فما هو هذا الميثاق؟ وكيف طُبق؟ عن تطبيق ميثاق ١٩٤٣ في عهد الرئيس فؤاد شهاب كتب الدكتور باسم الجسر: «إثر الأحداث الدامية (١٩٥٨) التي بدأت بعصيان إسلامي مسلح وانتهت بعصيان مسيحي مضاد، توالت قناعة عامة بين اللبنانيين بأن الوئام الوطني والإستقرار لا يمكن تحقيقها إلا باتفاق إسلامي - مسيحي، أي ببعث الميثاق الوطني. وهذا ما عمل فؤاد شهاب على تطبيقه. وبعد أن قام بالخطوات والمبادرات اللازمة لتصفية ملف الخلافات اللبنانية - العربية، (اجتماعه بعبد الناصر - إعادة السفير المصري - التخلّي عن مشروع إيزنهاور - إنسحاب القوات الأميركية) بدأ فؤاد شهاب بتنفيذ جديد للميثاق الوطني.

تضمنت سياسة فؤاد شهاب ممارسات عدّة وعلى أكثر من صعيد. لقد أتى فؤاد شهاب مقتضاهاً بضرورة إنصاف الطوائف الإسلامية التي كانت قد أعلنت العصيان عام ١٩٥١. لسوء الحظ، لم يكن من الممكن إرضاء الطوائف الإسلامية سياسياً خارج حدود المطالب التي كان قد تقدّم بها الزعماء السياسيون المسلمين آنذاك وهي تلخص: بالمساواة في الوظائف وتعديل قانون الانتخابات بحيث يكون التمثيل أكثر إتصافاً أو تعبيراً عن الواقع الطائفي، وهكذا جاءت المراسيم الاشتراكية التي صدرت عام ١٩٥٩، تكريساً للنظام الطائفي وللمحتوى الطائفي للميثاق الوطني.

وجاء قانون الانتخابات الجديد منسجماً مع هذا الإتجاه: إذ تخلّى عن الدائرة الفردية التي كان قانون الانتخابات السابق قد اعتمدتها والتي أدّت إلى إثارة النعرات الطائفية من جديد، ولكنه لم يرجع إلى الدائرة الكبرى لمعارضة الأحزاب لها، بل اختار دائرة الوسطى التي تتطبق على التقسيم الإداري (القائممقامية). لم يؤثّر القانون الجديد على الزعامات التقليدية إلا قليلاً ولكنه حافظ على مبدأ تعددية الطوائف في انتخاب النائب، كما أدخلت بعض الإصلاحات على عملية الإقتراع (البطاقة الانتخابية، الإقتراع السري، المعزل...).



الفصل الحادي عشر

أولاً | الظروف الزمنية والعناوين البارزة لخطبة العمد الشهابي

ولقد تكشفت ناحية أخرى من نواحي تطبيق الميثاق في ما سمي بالنهج الشهابي للحكم أو بتعبير آخر في أسلوب فؤاد شهاب للحكم. من ذلك أن الرئيس شهاب كان حريصاً على تطبيق الدستور تطبيقاً دقيقاً وعلى مراعاة التوازن الطائفي مراعاة أكثر دقة، فلم يجرِ أي تغيير في المؤسسات السياسية. إلا أنه كان حريصاً أيضاً على أن لا يقع في خطأ التفرد بالحكم، فأشرك معه على مستوى رئاسة الوزارة الشخصيات الإسلامية التي كانت أحداث ١٩٥٨ قد أبرزتها إلى الصفوف الأمامية: كصائب سلام، ورشيد كرامي وحسين العويني... كان تطبيق الميثاق الوطني، في نظر فؤاد شهاب، يمرّ بالعدالة الاجتماعية والتنمية الإقتصادية ولا يقتصر على التوازن الطائفي والسياسي الذي اعتمدته الشيخ بشاره الخوري. وكما رفض فؤاد شهاب ضرب الثورة عام ١٩٥٨ خوفاً من أن ينقسم الجيش، رفض كذلك سياسة البطش والشدة بالنسبة للمعارضة الداخلية وذلك حرصاً على الوحدة الوطنية.

لقد كانت الشهابية «ميثاقاً جديداً» - على حد قول مايكيل هدسون - جاء ب الرجال جدد إلى مراكز الإدارة الحساسة، وأدخل التخطيط والعدالة الاجتماعية إلى الحكم، مع محافظة على الاقتصاد الحر والنظام الطائفي. كان إستمرار الدولة بالنسبة إليه يتقدم كل شيء. وكانت سياسته تستهدف تصحيح الميثاق الوطني أو تحديه، بإعطائه محتوى أقرب إلى مفهوم العروبة المتطرفة وأوفر عدالة اجتماعية.

تلك كانت الخطوط الكبرى لتطبيق الميثاق الوطني في عهد الرئيس فؤاد شهاب... الذي أدخل إلى الميثاق الوطني بعدين جديدين هما: بعد الاجتماعي الذي كانت غايته التخفيف من النزاعات الطائفية وتحديث الدولة الذي كانت غايته تحسين دور الإدارة وفعالية السلطة التنفيذية لتأدية دورهما في الديمقراطية الحديثة.

هذا المزج بين «الطائفية المعقولة» وتحديث الدولة، بالإضافة إلى إدخال الأهداف الإجتماعية إلى مفهوم الإزدهار الإقتصادي، كانت تشكل المرتكزات الأربع للميثاق الوطني كما طبّقه فؤاد شهاب، وقد ساعد هذا التطبيق على تأمين الإستقرار والوئام بين اللبنانيين».

أما ماهية الميثاق الوطني فقد حددتها الأستاذ فيليب تقلا بقوله: «هذا الميثاق ليس عقداً مكتوباً، لكن الظروف التي أملته تجعل منه أوثيق العقود وأمن الإتفاقيات. فإجماع اللبنانيين، في انفجار ثورتهم الوطنية على رغبتهم في العيش معاً، أحراراً مستقلين، في النطاق الجغرافي الذي تحدد في سنة ١٩٢٠ والذي يستند إلى حق تاريخي، شدّهم إلى بعضهم برباط لا ينفصّم. ويمكن تلخيص شروط هذا الميثاق الضمنية بأن





المحمديين وال المسيحيين ارتسوا بلبنان الحاضر وطننا لهم جميعاً فلا المسيحيون يلتفتون بعد الان إلى حماية دولة أجنبية ولا المحمديون يسعون إلى وحدة سورية أو وحدة عربية، مع تأمين التفاعل السليم لهذا الكيان مع محیطه، يعني مع جعل تعاون لبنان المستقل مع الدول العربية قائمة أساسية دائمة في سياسته، وهذا الشرط الأخير ^{نفذه} عملياً بتوقيع لبنان ميثاق جامعة الدول العربية. وهنا لا بدّ من التشديد على أن هذا الميثاق وما أفضى إليه كان ويجب أن يظلّ نهاية لا مرحلة، وأن التعاون بين لبنان وشقيقاته العربيات كان ويجب أن يظلّ غاية لا وسيلة.

ولقد عبر الشيخ بشارة الخوري تعبيراً بليغاً عن مضمون الميثاق في خطاب ألقاه في المقر البطريركي الماروني في الديمان سنة ١٩٤٥، إذ قال: «لقد نشdenا استقلالاً تجاه الغرب وجميع دول الغرب وتتجاه الشرق وجميع دول الشرق، وطلبنا الجلاء لأن وجود جندي أجنبي واحد عندنا ينافي إستقلالنا فضلاً عن كونه يهدّد إخواننا في الدجلة والنيل». وبوضييف الأستاذ تقلا قائلاً: «لقد كان الميثاق فصل الخطاب في جدل عقيم لأنه لا يشترط في تكوين الأمة أن تكون الجماعات التي تتكون منها من عنصر واحد ولا أن تدين بدين واحد ولا أن تتفق بلغة واحدة، بل يكفي أن تتفق تلك الجماعات على العيش بسلام معًا في نطاق جغرافي محدد. وأضيف على هذا الشرط - شرط إرادة العيش معًا - التي تكتفى

لخلق مفهوم الأمة وبالتالي معالم الوطن والتي يعبر عنها السكان والشعب - شرطاً آخر أضعه في الدرجة الأولى على عاتق الدولة، إلا وهو إقناع مختلف الفئات التي تتكون منها الأمة أن لها جميعها مصلحة في العيش معاً وبالتالي في الإبقاء على الكيان البشري وعلى الكيان الجغرافي التي قررت أن تعيش فيها. والإقناع المنشود لا يحصل إلا من جراء تعميم منافع الدولة وخيراتها، من أمن وعدل وعمان، على جميع الفئات وتحقيق المساواة فيما بينها وفيما بين أفراد كل منها. وعند تحقيق الشرطين - إرادة العيش معاً والمساواة بين جميع الفئات - عندئذ فقط، يلد في النفوس ذلك الشعور الجماعي



الفصل الحادي عشر أولاً | الظروف الزمنية والعناوين البارزة لخطبة العمد الشهابي



العدل والأمن والاستقرار والطمأنينة... ماذا بعد؟

الصادق العميق، الذي يدراً عن الأمة وعن الدولة أخطار التقى و الإنحلال في الداخل والذى يدفع بالشعب، كـلما دعا الداعي، إلى الصمود متضامناً، متراصاً، في وجه كلّ خطر يأتي من الخارج ويهدد سلامـة الوطن. ذلك الشعور الجماعي ما هو إلا الروح الوطنية. وعن هذا الميثاق، عن هذه الرغبة في العيش المشترـك تحدث الرئيس شهـاب مـرة فـقال: «إن في لبنان ١٤ طائفة، ويجب أن توفر لأبناء هذه الطوائف جميعاً كلّ ما يجب أن يتوافر للمواطنـين من أسباب الحرية والكرامة والرخاء... وأن يعيشوا

جميعاً بمحبة وأخوة وشعور بأن ما يفيد أحدهم يفيد الآخرين وما يضره يضرهم». وأضاف: «إن المشاعر اللبنانية الحقيقية إنما تقوم على هذه الأسس، وليس ثمة ما يبعدهم عنها سوى السياسات المفتعلة المضللة... والدليل الصارخ على ذلك أنه ما كادت تنتهي الحوادث المؤسفة التي وقعت في لبنان (عام ١٩٥٨) حتى بادر اللبنانيون إلى أعمالهم ومتاجرهم وأخذوا يتعاقبون في الأسواق والساحات العامة، مما جعل الأجانب يقفون دهشين... لقد أدهشهم أن يحل الصفاء والوئام بين اللبنانيين في ساعات قليلة، وأن تعود الحياة إلى ما كانت عليه بعد أيام معدودة من انتهاء الثورة...وها أن البلاد قد وثبت ثبات جديدة في سيرها الصاعد ولو أن الحوادث التي وقعت أصلية في نفوس اللبنانيين لما كفت السنوات الطوال لمحو آثارها وشفاء جراحها...».

ج - وضعية رئيس الجمهورية

عن هذا الموضوع، تحدّث الأستاذ جورج نقاش، في محاضرته «الشهابية» فقال: «يحدد نظامنا دستور يعود إلى سنة ١٩٢٦. وهو ينصّ على أن السيادة يمارسها مبدئياً ممثلاً للأمة المنتخبون، بينما يكون رئيس الدولة غير مسؤول.

هذا في حين أن الحقيقة الراهنة الأولى (التي ترقى إلى مستهل عهد الإنذاب) هي أن كامل السلطات تقريباً انتهت بأن تجمّعت في يديّ رئيس الدولة. الحقيقة الأولى أن لبنان لم يمكن إلى الآن حكمه بطريقة أخرى، وقد يتعرّض حكمه بغير هذه الطريقة. ولكن هناك واقعاً آخر أطّلعتنا عليه تجربة أليمة، وهو أن العهدين الرئاسيين اللذين عرفنا منذ الإستقلال انتهيا بحاديin خطيرين. هل يعني ذلك أننا معذون لمعamura دائمة؟ أم يعني أن حادثي سنة ١٩٥٢ و ١٩٥٨ نجما عن أخطاء شخصية يمكن لا تتكرر، عن ظروف يمكن أن يكون عدم تجديها متوقعاً علينا؟ كثيراً ما عزونا إلى الطموح الشخصي في رؤساء الدولة، وإلى كبرياتهم، وإلى هذا النوع من «دوار القمة» الذي يمكن أن يخلقه فرط سلطة لا ثاني لها، مسؤولية الأزمتين اللتين غرفت فيهما، سنة ١٩٥٢ أولاً، ثم، وبشكل أخطر جداً، سنة ١٩٥٨، التجربتان الأوليان لشرعية انتهت إلى سلطة تجاوزت الحدود. إن في هذا الأمثلة مزدوجة قد نستطيع حصرها بهذه العبارات: - على الصعيد الداخلي، لا يمكن لرئيس الدولة في لبنان أن يكون رئيس حرب - أو



إذا كان كذلك عند انتخابه فعليه أن يوجّه عنایته بالدرجة الأولى إلى تحرير نفسه من مؤيّديه. هناك أكثر من قول تاريخي لتصوير هذه القاعدة الأولى لدوم كل سلطة شخصية. «على ملك فرنسا نسيان أنه كان دوق أورليان».

القاعدة الثانية:

- على صعيد علاقاتنا الدولية، ولأسباب نفسها، يمتنع علينا كل اختيار سياسي قد يسفر عنه إنقسام لبنان.

وعن التجربة الشهابية ومدى عمق امتدادها في صلب مفهوم الرئاسة - تساؤل الأستاذ نقاش بقوله: «كيف تمثل لنا التجربة الرئاسية الجديدة في لبنان الذي هزّته بعنف أزمات النظام؟ وإذا كانت الشهابية «أسلوباً سياسياً جديداً فعلام تقوم جدتها؟ وما الذي يميزها؟ وما الذي يميز الرئيس شهاب، في تفكيره ومناهجه ومجمل تصرفاته، عن أسلافه؟

إذا صح أن العبرية السياسية هي نتاج الإنسان والظروف، فلدينا هنا عن هذه الحقيقة البديهية صورة مؤثرة، وأكاد أقول فاجعة. لأنه إذا كان من قائد نقىض القائد الذي يستهويه العصيان فهو هذا. أجل، وفي مقدورنا جميعاً اليوم أن نشهد بذلك: فليس هو الذي سعى إلى التاريخ، وإنما التاريخ سعى إليه: لقد سعى إليه مرتين، المرة الأولى في أيلول من عام ١٩٥٢، وقد تملّص من إجابة النداء. كأنه كان من المستلزم أن تقع، بعد ست سنوات، هذه المأساة الرهيبة، التي ما زالت آثارها عالقة بنا، وأن يوشك لبنان على التردّي في مهابي النكبة... ليتم الأمر. في ذلك الحين لم يبق ممكناً له أن يهرب من مصيره. لقد بدأ الشهابية للبلاد عندئذ بكارقة أخيرة من الأمل اليأس ولقد فهم الرئيس شهاب نفسه هذه الحقيقة. فقد قالها لنا صبيحة يوم العشرين من تموز الفائت، عندما قرر التخلّي عن ولايته تقديرًا منه أن مهمته قد انتهت: «لقد أعدت القطار إلى خطه». - «لست أنا من انتخب اللبنانيين: فإنني لا أمثل غير استحالة اتفاقهم على شخص آخر». فلم يدع الوهم يعتريه يوماً حول هذه النقطة. حتى في مساء العشرين من تموز، عندما كانت جميع كنائس الجبل تقع حزناً، وعندما تحرك لبنان بأسره ليصبح موكباً على طريق جونيه، وعندما أفضى الاندفاع الجماعي لكلّ الفئات وجميع الطوائف إلى هذا الإستفتاء غير العادي الذي اضطرب مرتين أخرى أن يقول: «نعم»، كان يعني أيضاً أن هذا الإجماع هو إجماع سلبي: فإذا كانت فكرة ذهابه قد أثارت هذا الرعب، فذلك لأنه كان يبدو للشعب على أنه الحاجز الأخير في وجه الفوضى، كما كان يبدو للسياسيين على أنه الضمانة الأخيرة لبقاء نظام يستطيعون في داخله أن يتبعوا ألاعيبهم ويغذّوا أطماعهم.



سياسة خارجية منفتحة على الدول الكبرى في الغرب

فيما يلي غرق لبنان السياسي، كان يقتضي لسياسة لبنان رجل غير سياسي. وهذا هو المظهر الآخر للشهابية: جرعة كبيرة من علاج ضد التسمم السياسي. ليس فقط أنه لم يأت عن طريق العنف، ولكنه جاء ضد العنف مزدوج. ومع ذلك فهو جندي. أن يكون هذا المواطن الأول مواطناً مسلحاً، أن يكون في وسعه التصرف دون واسطة بكمال



أولاً | الظروف الزمنية والعناوين البارزة لخطبة العمد الشهابي

جهاز القوة العسكرية في خدمة الشرعية - وأخيراً، أن يرتدي جبة الحكم ويحمل السيف: شخص واحد -. هذه المصادفة لم تخف الرأي العام ولم تصدمه، وأكثر من ذلك أنه اطمئنان إليها إطمئناناً عميقاً. ذلك لأنه يعرف أن هذا الجندي ليس مغامراً، وأنه لن يستعمل قوته إلا لإحباط الفتنة. هذا التناقض السياسي: إنقاد الديموقراطية بالسلطة العسكرية هو بكل تأكيد نقطة التقليل في التجربة الشهابية.

وهكذا، وبهذا التناقض... غدا الجيش في لبنان الملاذ الأخير للديموقراطية. ففي الظروف التي تم فيها، لم يكن انتخاب جندي للرئاسة شيئاً آخر غير انتخاب مواطن، وقد كان، في تلك اللحظة، أكثر المواطنين مدنية. وفي هذا قلب رأساً على عقب المثل المشهور: «لتتخضع الأسلحة لجبة الحكم» (أي ليطع الجيش الحكومة)».

كلمات - هذا هو فؤاد شهاب الرئيس، وهذه هي الخطوط العريضة لفرادة وضعيته على رأس السلطة السياسية. فما كان حظ مشروع الشهابية من النجاح؟ وما كان حظ لبنان من خلاله؟



د - نهج الشهابية

إختر الرئيس شهاب نهج الإدارة وإعادة بناء المؤسسات، ربما لأنه عاش في أجواء الكوادر والتنظيمات فحاول لملمة كلّ ما خلفته الثورة من شرذمة في المؤسسات وانقسامات في النفوس وهو المونق الواعي أن الثورة البناءة التي يحضر لا تتم في أربع وعشرين ساعة. كان يعتقد أنه يستحيل إصلاح مؤسساتنا إذا لم ترافق ذلك تربية جديدة للعقول والأخلاق. إن إقامة دولة حديثة فوق الهيكل الطائفي الهرم هو مشروع طويل الأمد.

ونحن نعرف كم كان يحتم بعضهم ويأخذ على الرئيس شهاب بطأه، وصبره المفرط، وهذا التردد أمام العقبات، وهو ما ينسبونه إلى ضعف الشجاعة. تلك إساءة فهم للشخص. في الحقيقة، كان يعرف أن ليس من شيء مضمون يعمل قسراً، تحت الضغط، وأن متابعة العمل تقتضي تقدماً بطيئاً. فما يبدو في سياساته ترجحاً هو ترجح في المادة البشرية التي يعالج والتي يسعى لتدليل مقاومتها.

هذه الطريقة البطيئة، هذا التقدّم المترجرج، وهذا المسلك القريب من الكسل في عمله، الذي ينفذ معه صبر الشباب المستعجل تطهير الميدان السياسي من كتل المحترفين العتيبة، أليس هو الأسلوب الشهابي مجسمًا؟! ليول ڨاليري عبارة وردت في بعض ما رواه، تقول، إن أي شيء، إن مطلق عمل، مهما كان، لا يتم بالضغط والعنف. فالإنجاز يحصل في جو من الراحة والصبر: «الصبر - الصبر. إن كل ذرّة صمت قد تؤتي ناضج الشمر». كان ڨاليري يقول: «أنظر كيف تلّف السجارة باليد. إن إتقان صنعها يتمّ بسلسلة من إلغاء ما صنعت وإعادته من جديد». هذه الصورة تعبر عن التكتيك الشهابي برمته، الذي هو كناية عن انطلاقات وإعادة من جديد، ونوع من الترجح إلى الأمام. «إن صنعها يتمّ بتخريبها»، والا فحاول أن تلف سجارة بغير هذه الطريقة.

إن الإصلاح الإداري والإقتصادي الذي باشرت الشهابية باعتماده وتبنيه، كان من المفترض اتباعه بإصلاح سياسي لكن فؤاد شهاب الوفي لحقيقة ذاته، وهي ذات عسكرية منبتقة عن مجموعة لا سياسية، ووفياً لسياساته تجاه العسكريين لم يول الشؤون السياسية ما أولاه لسوها. هذا الأمر، لم يمنع بعض العسكريين - كون «المعلم» رئيس السلطة السياسية - من التوق إلى السياسة والأعيتها فقادت الضجة حول مهمات «المكتب الثاني» ونشاطاته. صحيح أن جهاز الشعبة الثانية في الجيش اللبناني الذي نُظم في أوائل السبعينيات لم يكن موجوداً في السابق، لكن ذلك لا يعني أن وجوده لم يبد ضرورة ملحة خصوصاً بعد انقلاب ٢٠ كانون الأول ١٩٦١ الذي كان يهدف إلى قلب النظام واحتلال رئيس الجمهورية. وقد تمكّن الجيش اللبناني بفضل الجهاز المذكور من قمع الحركة بعد أن طُوّق الإنقلابيون وزارة الدفاع الوطني واحتطفوا بعض الضباط من منازلهم. فهل كان بالإمكان الإستغناء عن جهاز المكتب الثاني في مؤسسة أرادها فؤاد شهاب في مستوى المؤسسات العسكرية العالمية المتطرّفة؟

إن دراسة سريعة لغالبية الأنظمة السياسية المعاصرة، تكفي لتكوين فكرة واضحة عن الجواب. بكل بساطة، نلاحظ أن الذين عارضوا أساليب المكتب الثاني لم يكونوا يوماً مواطنين الآمنين البعيدين عن أجواء الشغب والمزايدات و«المؤامرات».



الفصل الحادي عشر

أولاً | الظروف الزمنية والعناوين البارزة لخطة العمد الشهابي

إن تطوير الجيش اللبناني، كان من جملة الإهتمامات الأولى للرئيس شهاب الذي أمن بأن المؤسسة العسكرية تبقى فئة، مجموعة فئات إجتماعية، ولو كانت عسكرية الطابع، منظمة ومزودة بكادر يجب أن تشکل مجموعة متجانسة لكي تؤمن، مثل سواها، الخدمات وتشارك عملياً في الحياة الوطنية. «نهج الشهابي» تحدّث عنه أحد الشهابيين بقوله: «أكثر ما استلفت نظري في الرئيس شهاب لم يكن تلك الرفعة الأخلاقية، والمثابرة التي لا يعتريها كلّ، ومواصلة العمل بعناد، بل ما أعتبره المزية الأساسية لرجل الدولة، ما أدعوه: التشاؤم البناء. فهو لا يدع كثيراً من الوهم يعتريه حول قيمة المادة البشرية التي في عهده - إنه يعرف كم يقف في وجه مشروعه من مصالح وأهواء - ولكنه يعرف أيضاً أنه ليس منه بالخيار، وإن صنع الدولة اللبنانية لن يكون إلا مع اللبنانيين كما هم، مع هؤلاء الزعماء السياسيين، مهما كانت قيمتهم، ومن خاللهم». مثل هذا التقوّق على العقبات، هل يكون ممكناً؟ هنا كلّ المأساة - كلّ الجدلية والعمل الشهابيين: فمن ناحية، حرص شديد على الشرعية الدستورية، واقتاع عميق بضرورة النظام البرلماني في لبنان. ومن ناحية ثانية، ذلك النفور من المناورات السياسية، ووعي مرير لضرورة السعي إلى الغاية المنشودة عبر الرجال الذين كانوا هم أنفسهم من قوض السلطة وأورث إنحطاط الحكم. لذا، فهمت الشهابيّة أي نوع من الصعوبات يعترضها لكي تجعل من لبنان دولة، دولة إنسانية، دولة إجتماعية. وهذه إحدى السمات البارزة في فكر الشهابيّة والتي تظهر أكثر فأكثر في مشاريعها الإصلاحية. لقد شعرت شعوراً عميقاً بالتفاوت الاجتماعي الممسوخ الذي شيد عليه ما نسميه بالوضع اللبناني: لقد وعّت أن كلّ مشاريع الإصلاح الاجتماعي يقوم دونها جدار من المال - وأن طريقة تعبئة الجسم السياسي بكماله في لبنان منذ الإستقلال تخضع لبلوتورقراطية صارمة لا تهون، لذلك أيضاً اعتبرت الشهابيّة أن الاقتصاد اللبناني وسياستنا المتعلقة بتشغيل رؤوس الأموال، وسياستنا المتعلقة بالضرائب، وتشريعنا الاجتماعي، هذه كلّها يجب أن نعيّد النظر فيها بكمالها. وهذا يفترض مجھوداً جماعياً من أبناء الأمة، وقبل كلّ شيء مجموعة من الأعباء والتضحيات التي ينبغي على ذوي النعمة أن يرتضوها قبل سواهم. عام ١٩٥٩ كان نقطة التحول على أكثر من صعيد حين التزمت سياسة البلاد بمبدأ «التطوير الوطني المتتسق» الذي يشكّل برنامجاً طویل الأمد ومختلف الأبعاد. إنطلاقاً من المعطيات اللبنانيّة الأساسية، لم يعرف لبنان سياسة إقتصادية موجّهة منذ فترة الإستقلال مما أمّن للبلاد ازدهاراً مجنوناً لدرجة الفوضى التي غالباً ما أفضت إلى كارثة لا تحمد عقباها. غياب الدولة المفترض في مجال التوجيه والمراقبة الإقتصادية